بين منطقي الدولة والمقاومة

2006/12/16م

الدكتور محمد شقير

في زحمة الصراع السياسي المحتدم يزج بمجموعة من المفاهيم كي يستخدمها كل طرف في نزاله السياسي مع الطرف الاخر، ومن جملة هذه المفاهيم مفاهيم السيادة والدولة والسلم والحرب وقرارهما وغيرها من المفاهيم.

وقد يحاول البعض ايجاد نوع من التهافت بين منطقي الدولة والمقاومة ليقول بأن منطق المقاومة يتعارض مع منطق الدولة وبالتالي فإن السيادة يجب أن تكون للدولة وليس لأي طرف اخر، وأن قرار السلم والحرب يجب أن يكون بيد الدولة وليس بيد أي طرف اخر وأن وجود الدولة يتنافى مع وجود دويلات داخلها وغير ذلك من المقولات التي تفضي إلى هذه النتيجة إن وجود المقاومة في ظرف كالظرف اللبناني هو وجود غير صحي وبالتالي لا بد من تقديم علاج لهذه الحالة حتى تبقى السيادة للدولة وحدها، لا ينازعها فيها أحد.

وهنا قد يحتاج المقام إلى وقفة هادئة لنرى أن هذه المفاهيم هل يجب أن تنتمي إلى أحد المنطقين بناءً على التعارض المدعى بينهما أم أن هذا التعارض المدعى ليس إلا تعارضاً مفتعلاً لا يبتعد عن حلبة المناكفات السياسية التي لا تألو جهداً في توظيف أي من المفاهيم في سجالها السياسي وغاياتها السياسية حتى لو كان هذا التوظيف توظيفاً خاطئاً ولا ينسجم مع حقائق التاريخ والاجتماع والسياسية.

وسوف نعرض لبعض من تلك المفاهيم لنرى إن كان التوظيف السياسي لها هو توظيف صحيح أم لا؟ وبالتالي هل تبقى هذه المفاهيم حائرة في الانتماء إلى أي من المنطقين أم أنها تنتمي إليهما معاً وتنسجم معها بناءً على عدم التعارض أو التنافي بينهما:

1 مفهوم السيادة: السؤال المطروح حالياً هو هل وجود المقاومة في ظرف احتلالي أو في ظرف لا تستطيع القوى العسكرية للدولة أن تواجهه لوحدها يعتبر وجوداً منافياً للسيادة أم أنه وجود مساعد للدولة على بسط سيادتها؟ العجيب لدى البعض أنه لا يريد أن يرى في إسرائيل المعتدي الأخطر على السيادة اللبنانية، إما لأن منسوب عداوته لإسرائيل ضعيف أو منعدم وبالتالي هو لا يرى في أية حركة مقاومة شعبية فعلاً مسترجعاً للسيادة ومعززاً لها، بل هو يرى أن هذه المقاومة نقيض للسيادة، حتى وإن قامت هذه المقاومة بما عجزت

عنه الدولة من تحرير الأرض وطرد للمحتل وهو ما سمح للدولة أن تصل سيادتها إلى بقية أرض الوطن وشعبه ورغم ذلك فالمقاومة في مفهوم هؤلاء نقيض للسيادة.

وهذا يعني في فهم هؤلاء أن المقاومة حتى وإن أعادت السيادة للدولة وحمت السيادة من الاعتداء عليها وقدمت أغلى ما لديها في سبيل حماية هذه السيادة فالمقاومة نقيض للسيادة!

أي ما يريد أن يقوله هؤلاء إن من يحمي السيادة هو الذي يعتدي عليها ومن يقدم دمه وداره وكل ما يملك من أجل حماية هذه السيادة هو الذي يفرط بها وأن الذي أعاد السيادة للدولة هو الذي يخاف منه عليها.

إن القضية بالنسبة إلى البعض تتجاوز مفهوم السيادة إلى ما هو أبعد منه فإما أنه لا يرى في إسرائيل التهديد الأكبر للسيادة أم أنه لا يستطيع أن يتقبل فكرة المقاومة مهما أثبتت من جدوائية وصوابية في استرجاع السيادة وحمايتها.

وإلا كيف يمكن أن يفهم أن مقاومة لبنانية حمت لبنان وتحميه من أكبر تهديد لسيادته ينظر إليها البعض على أساس أنها أمر منافٍ للسيادة الوطنية ونقيض لها.

إن من يقرأ حقائق التاريخ والسياسة بموضوعية وعلمية يدرك أن فعل المقاومة هو فعل مساعد لسيادة الدولة وليس منافٍ لها وهو فعل حامٍ للسيادة ولا يتناقص معها، أي إن منطق المقاومة يتكامل مع منطق الدولة ويكمله وهو لا يتنافى معه وأن محاولة افتعال التناقض بين هذين المنطقين من أجل غايات سياسية هي محاولة لا تنسجم مع واقع الأمور وتجربة المقاومة وعلاقتها بالدولة.

2 قرار السلم والحرب: من المعلوم أن قرار السلم والحرب بيد الدولة لا يستطيع أحد أن ينافسها عليه، فهي الجهة المخولة بأخذ قرار السلم إن شاءت أو قرار الحرب، وهذا أمر لا نقاش فيه.

والكلام الذي يطرحه البعض مبني على افتراض وجود طرف واحد هو الدولة اللبنانية هو من يأخذ قرار المبادرة للحرب أو لا يأخذ، لكن النقاش لا يكمن في هذه النقطة لأن الافتراض الذي يفترضه البعض هو افتراض ناقص وواهم لأن ما هو موجود في الواقع هو دولة (الدولة اللبنانية) يعتدى عليها من قبل جهة أخرى هي إسرائيل هي التي تأخذ دائماً قرار الحرب والعدوان.

وبمعنى أوضح فإن محور البحث ليس حصرية حق الدولة في قرار السلم والحرب وإنما محور البحث في واجب الدولة والمجتمع في الدفاع عندما يأخذ العدو قرار الحرب والعدوان.

ولذلك ليست القضية قضية قرار السلم والحرب وإنما قضية قرار الدفاع وحماية النفس والأهل والأرض، وهنا من واجب الدولة أن تقوم بحماية أرضها وشعبها من العدوان والاحتلال، لكن ماذا لو كانت الدولة عاجزة عن واجب الحماية والدفاع فهنا أليس أمراً وجدانياً وطبيعياً ووطنياً أن يبادر المجتمع المدني إلى الدفاع عن نفسه وأرضه وعندما يبادر هذا المجتمع إلى واجب الدفاع ضمن أطر المقاومة الشعبية؛ فهو لم يأخذ قرار الحرب وإنما هو يقوم بواجب الدفاع عن النفس.

وهنا سوف يكون أمراً مغرضاً عندما يُبادر البعض إلى اتهام المقاومة بأنها هي من يأخذ قرار الحرب لأن المقاومة ليست إلا ردة فعل شعبية على قرار بالحرب والعدوان اتخذته إسرائيل وبالتالي ليست هي من يأخذ قرار الحرب وإنما هي التي تقوم بواجب الدفاع عن الوطن عندما قصر الكثيرون في الدفاع عنه في حين لا يعيب البعض على الاحتلال وعلى المقصرين في مقاومته بقدر ما يعيب على المقاومة ودفاعها وليس اخرها توظيف مفاهيم من قبيل قرار السلم والحرب ليوهم الرأي العام بأن المقاومة تصادر دور الدولة وتقف عائقاً في طريقها بناءً على افتعاله للتناقض بين منطقي الدولة والمقاومة هذا الافتعال الذي لا يعكس حقيقة الواقع من أن المقاومة عندما تبادر إلى الدفاع عن الوطن والدولة إنما تعزز بذلك منطق الدولة وتحميه وتتكامل معه من أجل حماية المواطن وتحقيق مصالح الوطن.

3 الدولة داخل الدولة: وهي من المفاهيم المغلوطة التي يجري الترويج لها أيضاً من أجل ايهام الرأي العام بالتناقض المزعوم بين منطقي الدولة والمقاومة.

من المعلوم أن علاقة دقيقة تربط ما بين الدولة والمجتمع المدني حيث لا يحق للدولة أن تلغي المجتمع المدني وفعاليته ولا يحق للمجتمع المدني أن يلغي الدولة ودورها.

لكن من المعلوم أيضاً أن الدولة عندما تقصر في جملة من وظائفها وواجباتها فإن المجتمع المدني يحاول من خلال ديناميته الخاصة به أن يعوض النقص الحاصل عن تقصير الدولة وهنا لا يسلب المجتمع المدني دور الدولة بقدر ما يحاول تلبية حاجات المواطن تربوياً واجتماعياً وتنموياً...

بل مهما حاولت الدولة أن ترتقي في أدائها لواجباتها فإنها لا تستطيع أن تلغي دور المجتمع المدني ومؤسساته التي تعمل لمواجهة الفقر والجهل والتخلف والتي تعتني بالتعليم والتنمية سواءً كانت هذه التنمية تنمية بشرية أو تربوية أو صحية أو ثقافية أو اجتماعية...

وعلى ما تقدم إذا كان هناك تقصير من قبل الدولة في قيامها بواجباتها.

وكانت هناك حيوية وديناميةٍ خاصة يتمتع بها المجتمع المدني أفسحت له المجال لبناء مؤسساته التي تعنى بخدمة المواطن وتعليمه وتحقيق التنمية وتوفير مجموعة من الخدمات له؛ فهل يعاب عندها على المجتمع المدني ومؤسساته القيام بواجبه تجاه المواطن أم أنه يعاب على الدولة تقصيرها في قيامها بواجبها؛ وهل يلام المجتمع المدني سعيه إلى توفير حاجات المواطن وتحقيق الخدمات له، أم أن الدولة هي من يلام على اهمالها للمواطن وحاجاته وخدماته؟

فهنا هل يبقى من الصحيح أن يواجه المجتمع المدني باتهام أنه مشروع دولة داخل الدولة؟ أو أنه يريد أن يلغي الدولة؟

أم أنه يجب النظر في هذه الحالة إلى المجتمع المدني ونشاطه على أنه دليل عافية وعلى أنه في حيويته وفعاليته إنما يكمل منطق الدولة ويتكامل معه وأنه لا تنافٍ بين منطق الاجتماع المدني ومنطق الدولة حتى لو تحول هذا الاجتماع المدني إلى اجتماع مقاوم ضمن أطر المقاومة الشعبية.

وعلى ما تقدم فإن تلك المفاهيم كما تنسجم مع منطق الدولة فهي تنسجم أيضاً مع منطق المقاومة لأنه أساساً لا يوجد من تنافٍ أو تناقض أو تهافت بين منطقي الدولة والمقاومة رغم كل المحاولات التي تريد أن تفتعل التناقض أو التهافت بينهما.

بل إن التكامل بين منطقي الدولة والمقاومة هو الذي عزز للدولة سيادتها وهو الذي يمنح الدولة القدرة على الدفاع عن أمنها وأبنائها في وجه قرار بالحرب والعدوان ما زالت إسرائيلي تمارسه بحق لبنان وشعبه وأرضه وسيادته.